

بسم الله الرحمن الرحيم

نحمدك يا من جعل الارض مهاد والجبال اوتاداً وشكرت من بين يديك رتبةً  
شداً واقصرت عن مساحة ما يكون اذرع الاوهام والافكار وحسرت عن قفا  
سرافات جبروتك اصابع الافهام والافظار كلما خطر بالبال فهو قاصر  
عن عبادة العبد والجلال وجميع ما ارضى في الخيال فن سرافات العزة <sup>حل</sup> بمر  
وامبال صل على نبينا محمد مكرن دايمة النبوة والرسالة وطيب ما الفتن  
والخلافة والادلاء بها برفع تلك الامامة والولاية مصداق شمس الخلافة والهداية  
وسلم تسليم كثير كثير اما بعد فان افقر عبداً والله اعنى بها الدين محمد المصطفى  
عاملاً لله عز وجل بحسنة ولذا اقر خلافة وعقارانه يقول من بالها طر عوج في مسارح  
الافظار ويشرح في مطارح الافكار فيقطف من ارضها الخلافة ويعرف من

من انهار الدقائق اذ وقع النظر القاصد عبر الحاضر الحاسر على البحث المشتهر في الا  
اشتهار الشمس رابعة الهيا اعني بحيث نسبة ارتفاع اعظم الجبال الى قطر  
الارض من شرح الحقيقة المحقق المرو حشر لتدريج احبته يوم العرض حلة  
فدقق العام وبقول الكلام على وجه لا ينهد عليه النهج لم يسبق اليه ضمة  
لعل الاغصا وافر بفضل فضلاء الامصا واعتقد وان اني عالم بنبيه له  
المتقدمون وتبطل ما نقل عنه المتأخرون وكافوا بجحوى من ان اولئك الآ  
الاعلام كيف غفلوا عما هو المطلب الاقصى في ذلك المقام او اهلوا ببيان ما  
هو العمدة في اثبات المرام وقد كنت اعلم ان ادعائهم لذلك الكلام في غير موضع  
فتعجبهم من اولئك الاعلام واقع غير موقع فقد اني ذلك الى ان اميط عن  
المطلب فعابره وازيل عن اصل البحث حجابيه وافر صحبه واعتز بين دقيق النظر  
وجلبه شارح الكلام المحقق المذكور شرحا مسترشح به الصد في الورد  
الصد ناقدا في كلامه موضحا مرامه خافضا لحيته وايضا حجه مبتاهل  
مرع معينا صدقة من وره وانما استار الاسرار عن خريفه فريدته كانت محبة  
الى الان كاشفا فقا بالاجاب عن فكر لم يطلث اسرار الاجاب هذا مع ان  
الغطنة والفرجة حجابية والروية كلبالة والبضا فكلية والحاضر مشئت القلب

شئت لتعجب مصاحب لا بعد عديها وعديا شديدا لا يتأذى لها  
 في أهل الذهن الوقا والمفكر المقاد والمطباع القوية والأوضاع المستقيمة  
 الخواطر المحبذة والافتكار العيز المتوزع من أعمى مسكينكم بأصلاح ما تحبذونه فاسد  
 وقصيح ما تعلمونه كاسرا فانتى بالقصو معترف من بحر أفضالك مغترف منلى بأ  
 تحدث في الطبع ملا لا ونورث بالنفس من الحيوة ملا لا فالى الله المشتكى والميل المفر  
 والمبني من زمان خوان لا يزال يرفع قد والجاهلين في تخفض رتبة أهل الفضل  
 الى أسفل السافلين سوق العلم لاسد وصناعة فاسد وكتبه مهجور وزبد  
 مسنود وإبانة مندرسة وإبانة منعكسة ومدارس باطله ومخالسة علم  
 وحاميه ذليل وناصره قليل لكن الجهال بصاعته نافذة وأعلامه خافعة <sup>طبع</sup>  
 مشهورة ومعاطنه مجودة ومنازل عامرة ومناهل عامرة وأصحابه مكرومون <sup>بها</sup>  
 معظون ليسخرون من الفضل وأصحابه يستهزئون به بالعلم وطلاب الله يستهزئون  
 بهم وعندهم في طغيانهم بغيرها أولئك كالأفاعيل بل هم أضل سبيلا وقد هم  
 لخصوصوا ويلعبوا حتى يلاقوا يوم هم الذين يؤعدون <sup>كالنعمان</sup> ولست شأكم شيعا فبالفتح  
 والفسق وأحوال الفضل على هذا النسق فنسئل الله من فضله أن ينصف  
 للعلم وأهله أن يعل ذلك قدير ويتحقق الرجاء جدير وأنا أشير في المرام <sup>كلا</sup>

أهل ع

ن ل  
 أهل الفضل

عالم



على الملك العلامة سائلاً منه الهام التوفيق واصابة الحق بالمحقق واقوم  
ان توضيح ما ذكره الشارح المحقق في هذا المطلب بحيث يرتفع عنه فقا والاعتناء  
ولا يتقي فيه شك ولا ارتياب موقوف على ايراد مقدمات ثلث المقدّمات  
محيط كل دائرة ثلثة امثال قطرها وكبر هو اقل من سبع واكثر من عشرة جزء  
القطر فكن القوس ياخذ منه سبعاً فتهبك الحساب قال لا ثم يدس فيقال له  
ان ذلك اكثر اقل من السبع واكثر من عشرة اجزاء من احد وسبعين انتهى فلما  
كان المحيط معلوماً والمقطر مجهولاً قسمنا المحيط على ثلثة وسبع ليخرج القطر وبما  
المحيط مجهولاً والمقطر معلوماً ضربناه في ثلثة وسبع ليخرج المحيط ولما كانت الدرجة  
الواحدة الارضية يرى القدر اثنتي عشرة جزءاً من فرسخا وتسع فرسوخ ومضرب  
في ثمانية وستين محيط الدائرة العظيمة على الارض عن ثمانية الاف وستمائة  
فسم ذلك القدر على ثلثة وسبع خرج قطر الارض الف وخمسة اربعون  
فرسخاً وخمسة اجزاء من احد عشر جزءاً من فرسخ اما المناخرون فلما كانت الدائرة  
الارضية عندهم تسعة عشر فرسخاً الا تسع فرسخ كانت الدائرة العظيمة عندهم  
ستة الاف ثمانمائة فرسخ فقطر الارض عندهم الفان ومائة وثلثة وستون  
فرسخاً وثلثة اعشار فرسخ تقريباً واعلم ان الفرسخ عند القدامسة ستة الاف فرسخ

والذراع اثنان وثلاثون اصبعاً وعند المتأخرين اثني عشر الف ذراع والذراع  
اربع وعشرون اصبعاً والاصبع على كل حال من الاربين ستة شعيرات  
مضمومة البطون الى الطوي والسعيرة ست شعيرات من ذنب البرزخ  
فشعيرات الذراع عند القدماء مائة واثنان وستون وعند المتأخرين مائة  
واربعون والذراع ثلث فرسخ بالاقفاق فاذا رعد ثلث الاف عند القدماء  
واربعة الاف عند المتأخرين كل هذا لا يلزم من هذا اختلاف اليلين  
والفرسخين على الاربين لارتفاع تفاوت الازرع بتفاوت الاصابع فاما  
على كل حال من الاربين ستة وستون الفاصبع المقدنة اربعة اذكانت  
اربع اعداد مناسبة نسبة الاولى الى الثانية كنسبة الثالث الى الرابع وكان  
احد الوسطين مجهولاً قسمت سطح الطرفين على الوسط المعلوم ونسبة من يخرج  
الوسط المجهول وان كان المجهول احدهما الطرفين قسمت سطح الوسطين على الطرف  
المعلوم ونسبة من يخرج الطرف المجهول فان قيل نسبة الاربعة الى الاثنين  
عشر كنسبة كنسبة اى عدد الى الخمسة فالجهول احد الوسطين فاقسم سطح  
الطرفين وهو عشرون على الاثنين عشر يخرج واحد وثلثان وهو المطلوب وكان  
بل الخمسة اثنى عشر المثال المذكور لنسبة الثمانية الى الاثنين عشر المطلوب



ولو قيل النسبة الخمسة الى اى عدد فالجواب احدها الطرفين فاقسم الستين على اربعة  
ليخرج خمسة عشر هو المط وقد يتوصل في استخراج الجواب اذا كان احده  
الوسطين بطريق غير مشهور وقد يسهل العمل به في بعض الاحياء وهو ان <sup>نقسم</sup>  
الوسط المعلوم على الطرفين الاخرين فنقول نسبة خارج القسمة الى المقسوم <sup>كنسبة</sup>  
الواحد الى المقسوم عليه فنسبة اجزائه او اضعا مثلاً كنسبة اجزاء الواحد  
او اضعا اخر الى المقسوم عليه فنجد من ذلك الوسط الجواب فلو نسبة الاشياء  
ونصف الى الثلث كنسبة اى عدد الى الثلثة قسمت الثلثين على الثلثة وهكذا  
نسبة اجزائه كنسبة اجزائه فنسبة ربعها وهو الاثنان ونصف الى الثلثين  
كنسبة ربع الواحد الى الثلثة وهو المط وقد ينصرف في هذا العمل لاجل التسهيل  
بتضعيف او بتصفيف ارباب نسبة اخرى ليتوصل بها الى النسبة المطلوبة  
ونحو ذلك المفاد من المقالة فنسبة الكرة الى الكرة كنسبة القطر الى القطر  
مثلثة بالكبر كما بين عليه فليذكر في المقالة الثمانية عشر من كتاب الاصول  
فاذا كان قطر كرة ثلث قطر الاخرى فالصغر ثلث ثلث الكبري هو كذا  
جميع الكسور مثلاً اذا كانت قطر الكرة ذراعاً والاخرى قطرهما اربعة اذنان  
الصغر ثلث الكبري وقد بين ايضا في المقالة الثامنة من كتاب الاصول ان نسبة <sup>مكعب</sup>

عدد الى مكعب عدد اخرى كنسبة العدد الاول الى الثاني مثلثة بالتكرير مثلاً  
 ربع الثمانية ومكعبه ثمانية ومكعب الثمانية خمسمائة واثنى عشر والمثانية ربع  
 ربع ربعها واذا انقضت هذه المقدمات على صفحتي خاطرك فنقول المذهب على  
 فهمه الشارح الفاضل من كلام القوي ان نسبة كرة تساوي قطرها ارتفاعاً  
 اعظم الجبال الى كرة الارض كنسبة كرة ديارى قطرها سبع عرض شعيرة الى  
 كرة قطرها ذراع اذ نسبة ارتفاع اعظم الجبال الواقعة في ربع المكثوف على  
 استقراره استقر انهم وانتهت اليها انهم الى قطر الارض منى القدام فان  
 نهم اذ في الصواب كنسبة سبع عرض الى ذراع ولما كان الذراع مختلفاً فيه  
 كما عرفت في المقد الاول في خصه بقوله وهو اربعة وعشرون اصبعاً عند  
 المتأخرين وسبحي ذيل البحث بيان النسبة فيما اذا عكس الامر واخذ القطر  
 والذراع على راي واحد والمراوير ارتفاع الجبل الخط الممتد من قلته عموداً على سطح  
 الافق للبحث وسنشير الى كيفية ذلك وذلك لانهم اى انما كانت نسبته ارتفاعاً  
 اعظم الجبال الى القطر ما قلناه لان القوي الذين قصدوا لاثبات هذه الدعوى  
 وذكرنا ان قطر الارض على ما وجد المتقاصون الفان وخمسمائة وخمسة واثني  
 مائة فترى انما قالوا فترى انهم يريدون على ذلك نجيب اجزاء من احد عشر جزءاً من

المكان

نظرة  
شعيرة

حساب

درجته

ظ  
الخراف

كما قلناه في المقدمات الاولى لا تأسد من تقريبي ايضا والطريق لم معرفة كمية  
ونظر الارض هو معرفة قدر الدرجة الواحدة عليها بان يؤخذ ارتفاع  
القطب الشمال مثلا بالاسطرلاب نحو من الآلات الارتفاع مثل استخراج خط  
النهار بالدراسة العشرة ويخرج طول الاشياء على سمت شمال او جنوبا من غير  
الخفا وبما يعرف عدم الانحراف بان تنسب على سمت عمود متباعدة كالعصا  
بحيث يكون النظر من كل منها الى ثابتهما على وجه دوائر ثابتهما وهكذا ايضا الا ان  
القطبان بخط مقدار درجة واحدة ثم يمسح ما بين الموضعين فهو مقدار  
الدرجة الارضية فبصور في ثلثا ما من سنين في استخراج القطر كما عرفت فالحق  
الاولى وذكرنا ارتفاع اعظم الجبال لا اعظم ارتفاعات الجبال فربما ان تلك فخرج  
وذكرنا ان هذا الجبل هو جبل وماوند بين الري والطيبرستان وفي كتاب  
المسالك والممالك انهم صعودوا القلعة في خمسة ايام وخمسة ليال فوجدوا  
قلعة ارضا سطح وبلية نحو مائة جريب في كتاب عجائب المخلوقات ان جميع ما  
يطير في الجو لا يبلغوا اعلاه وطريق معرفة ارتفاع اعظم الجبال مما سيعدنا الوصول  
الى مسقط الحجر ان ترفع الارض مسنوبة مواجها عند الاسطرلاب معلقا  
وتبصر من من الارتفاع من ثقبين عضدا بحيث تقع شظيتها التمامية على خط من



من خطوط الظل المرسومة على ظهر الحجر من الاقدام او الاصابع وتعلم ففك  
ثم تحرك العضادة الى ان يزيد قدم او اصبع او تنقص شتم يتقدم ان زاد او  
يتأخر ان نقص الى ان تبصر راس المرفع مرة اخرى من الثقبين ثم تسمى ما  
بين موقفك وقضيب الحاصل في سبعة انكنت وضعت شطبة على ظل  
الاقدام وفي اثني عشر انكنت وضعتها على ظل الاصابع واحفظا وزعليه  
مقدار قاشتك فجمع فهو ارتفاع الجبل المرفع ولما كان له حد طرفي بنا  
نسبت الارتفاع المذكور الى القطر هو بيان نسبت جز من اجزاء المية فحول  
الارتفاع المذكور خمسة امثال نصف فرسخ وبنوا نسبة خمسة على نصف  
فرسخ الى عدد فرسخ القطر لعلم نسبة الجملة اليه فلذلك قال وهو اي الارتفاع  
المذكور على فرسخين وثلاث خمسة امثال نصف فرسخ فترى ان اعتبروه <sup>لتنجلا</sup> ذلك  
للعمل انما قال تقريرا بالانه خمسة امثال ينقص سدسا فاذا اردنا ان نعرف  
ان نسبة خمسة اضافة فرسخ اعني فرسخين ونصف الى القطر كنسبة اى على  
الى عدد شعيرات الذراع قلنا في ذلك طريقان الاول طريق اهل الحساب  
للساواليه في المقدمة الثامنة وهو ان نقول نسبة اثنين ونصف الى الفين  
وخمسة واربعين كنسبة عدد مجهول الى مائة واربعين <sup>فالمجهول</sup>

احد الوسطين فنضرباثنين ونضف الذي هو احد الطرفين فيما نؤانه  
 واوجين اعني الطرف الاخر ليحصل ثلثا مائة وستون فنسبته الى عدد فرائح  
 القطر هو الفان وخمسمائة وخمسة واربعون اعني الوسط المعلوم بالسبع  
 تقريبا او الخارج من قيمة عملية سبعة بالتقريب كما نعلم من هذا الجدول  
 فظهر ان نسبة ارتفاع اعظم الجبال الى قطر كنيسة السبع مئة سبع شعيرات  
 عدد شعيرات الذراع وهذا هو الطريق الكلي الذي يستنبط به كثير من الجبال  
 العدمية واما الطريق الثاني المشار اليه في المقدمة الثانية ايضا وهو سهل العمل  
 يد في بعض الاوقات وخصوصا بالذكر للتسهيل على من لا قدم واسع في الحساب  
 والمشار اليه بقوله شمس انهم يبنون ان نسبة نصف فرائح الذي هو عرض ارتفاع  
 اعظم الجبال تقريبا الى قطر الارض كنيسة خمس مئة سبع شعيرات الى ذراع  
 تقريبا فظهر من ذلك البين ان نسبة ارتفاع اعظم الجبال الذي هو خمس  
 امثال نصف فرائح والمنسوب اليه عدد فرائح القطر الصحيحة وكان النسبة الى  
 المنسوب من فرائح المنسوب اليه انصافا ايضا بان ضعف اعدده ثم نسبوا النصف  
 اليه كما في نسبة النصف في الثلثة الصحيحة مثلا بجعلها ستة انصاف نسبة  
 النصف في الستة بالسدس وذلك البيان بان قسموا نصف فرائح القطر

٥	٣	٥	٢
٢	٢	١	١
٢	٢	١	١
٢	٢	١	١

وهو خمسة آلاف وتسعون على عدد شعيرات الذراع كسبة الحاشية فهو <sup>الضعف</sup>  
 ليحصل المناسبة بين نصف الفرع وبين قطر الارض الذي هو خمسة آلاف  
 وتسعون بنصف فرع انتهى وحاصله ما ذكرنا وطريق انما اختار <sup>الضعف</sup>  
 ليكون خارج القيمة صحيحا فيكون النسبة اسهل من الخارج من خمسة فرسخ  
 القطر سبعة عشر ووضف وهو اى عدد شعيرات الذراع مائة واربعين  
 اربعين حاصل من ضرب عدد اصابع الذراع وهو اربعة وعشرون في عدد شعيرات  
 الاصبع وهي ست اذا الاصبع ست شعيرات مع ذلك مضروب بطول بعضها  
 الى طوله بعض فخرجت القيمة خمسة وثلاثون وانما ما قبله قريب من الخارج

٣٥

٥	٩		
٢	٢		
٢	٦		
١	٤	٣	٣

خمس وثلاثون وثمن وثمانون كما يظهر من هذا الجدول  
 اذا الباقى تحت الخطوط الفواصل حسن ونسبة المائة والاربعين  
 والاربعين ثمن وثمانون اذ ثنها ثمانية عشر وثمانسة

عشر لان نسبة القيمة الى المقسوك نسبة الواحد الى المسمى عليه فضلا عما  
 من قيمة الاثنى عشر على الاربعين ثلثة ونسبتها الا الاثنى عشر بالربع وبكى نسبة  
 الواحد الى الاربعين يكون نسبة خمسة وثلاثين وهو خارج القيمة الى عدد <sup>الضعف</sup>  
 الفراسخ وهو المقسوك نسبة الواحد الى عدد شعيرات الذراع وهو المسمى عليه

الذراع اذا القيمة طلبت على نسبة  
 الى المقسوك نسبة الواحد الى المقسوك عليه



اعني نسبة شعيرة واحدة الى الذراع وهي نسبة نصف ثمن فرع الشجرة اليه اذ فرع المثلث  
 والاربعة والاربعة والاربعة ستة عشر ونصف ثمنها واحد اقول  $\frac{1}{2}$  وثنون اذا عرفنا ان  
 نسبة الخمسة والثلاثين الى ضعف القطر كنسبة الشعيرة الى الذراع سهل علينا ان  
 نعرف نسبة ارتفاع اعظم الجبال الذي هو اثنان ونصف الى فراع القطر كنسبة  
 جزء من الشعيرة الى الذراع ولا يحتاج في ذلك الى نسبة نصف الفرع الى القطر  
 وذلك بان نقول نسبة الخمسة والثلاثين الى ضعف القطر كنسبة نصفها وهو  
 سبعة عشر ونصف الى القطر واذا كانت نسبتها اليه كنسبة عرض شعيرة الى  
 الذراع وهذا مما لا ينبغي ان يكون نسبة سبعة اليه كنسبة سبع عرض شعيرة الى  
 الذراع وكان ارتفاع اعظم الجبال وهو اثنان ونصف سبعة من سبعة عشر  
 ونصف فيكون نسبتها الى القطر كنسبة سبع عرض شعيرة الى الذراع وهذا مما لا  
 يخرج فيه ومنه يظهر انهم لو لم يجعلوا بيان نسبة نصف الفرع وسيله الى  
 بيان نسبة ارتفاع اعظم الجبال ولم يضعفوا القطر بل قسموه فنفسه على عدد  
 شعيرات الذراع لخرج سبعة عشر ونصف ثم يقولون نسبة السبعة عشر ونصف  
 الى القطر كنسبة عرض شعيرة الى الذراع فنسبة سبعة عشر ونصف <sup>ارتفاع</sup> هو اعظم الجبال الى  
 كنسبة سبع عرض شعيرة الى الذراع  $\frac{1}{2}$  لكان سهل اخبر هذا ولما بينوا ان نسبة

خمسة وثلاثين الى ضعف القطر كنسبة الواحد الى شعيرات الذراع وكان مساوياً  
نسبة بين عدد من كنسبة اخرى بين اخريين فيتلزم مساواة نسبة اجزاء  
احد الاولين الى عدد يل كنسبة تلك الاجزاء من احد الاخيرين الى عدد يل كما هو  
مبين فيموضع لزم ان يكون نسبة كل جزء من خمسة وثلاثين الى ضعف فروع  
القطر كنسبة ذلك الجزء من شعيرة الى ذراع ولذلك قال بل يكون نسبة خمسين  
خمسة وثلاثين وهو الواحد اوسبعها خمسة الى عدد ضعف فروع القطر الذي  
هو خمسة الاف فتعريف هذه النسبة التي هي بينها نسبة نصف للشوكة الى  
المسور اليه اعني نسبة نصف فروع الى نفس القطر او نسبة الاضعا كنسبة الا  
انصاف كنسبة جفر قوله يكون اي بل يكون النسبة للذكورة كنسبة خمسين  
عرض شعيرة الى الذراع لما عرفت من مساواة نسبة كل جزء من الخمسة والثلاثين الى  
ضعف الفروع لذلك الجزء من الشعيرة الى الذراع ولذا قد ثبت مساواة نسبة  
نصف الفروع الى القطر كنسبة خمسين الشعيرة الى الذراع وكان ارتفاع اعظم الجبال  
خمسة انصاف فروع فقد ثبت المطلوب هو ان نسبة ارتفاع اعظم الجبال الى  
القطر كنسبة سبعين عرض شعيرة الى الذراع لهذا اعاد المكد وجعله بنتيجة لذلك  
وقال فنسبة ارتفاع اعظم الجبال الذي هو تحت امان نصف فروع بالتقريب الى

الى قطر الارض كنسبة سبع عرض الشعيرة الى الذراع لظهور ان اذا كان نسبة  
 النصف كنسبة خمس السبع كان نسبته خمس اضافة كنسبة مجموع السبع وهذا  
 واضح غنى عن البيان هي اى نسبة سبع عرض شعيرة الى الذراع نسبة الواحد الى الف  
 ومائة اذا الذراع الف مائة سبع عرض شعيرة ولما كانت نسبة اعظم الجبال اذا  
 فرض كرة الى كرة الارض اقل بكثير من نسبة ارتفاعها الى قطرها اعني من نسبة  
 الواحد الى الف ومائة لما عرفت في المقامة الثالثة من ان نسبة الكرة الى الكرة  
 كنسبة لقطر الى القطر مثلثه بالتكريب اراد الشارح الفاضل ان يبين ذلك  
 فان الشرح لم يشوه مع ان بيانه مقصود جدا في اثبات ما هم قصدوه من اثبات  
 قلالة النسبة جدا فلذلك قال ويلزم من ذلك اي من كون نسبة ارتفاع اعظم  
 للجبال الى قطر الارض كنسبة سبع عرض شعيرة الى الذراع مع الملاحظة ما سبق  
 في المقامة الثالثة من حكاية التلخيص بالتكريب ان يكون نسبة كرة وقطرها ذاك  
 الارتفاع وهو من سخطا ونصف الى كرة الارض كنسبة كرة وقطرها سبع عرض شعيرة  
 الى كرة قطرها ذراع وهي كنسبة حجم احد الكرتين المذكورتين الى حجم الاخرى  
 اقل بكثير من نسبة الارتفاع الى القطر اعني نسبة الواحد الى الف ومائة لانه  
 هذه نسبة مكعب الواحد الى مكعب الالف ومائة اعني نسبة الواحد الى الالف الف



بتكرير لفظ الالف ثلث مرة واربعين وعشرين الف بتكرير لفظ الالف من  
 واثنتين واثنتين وفي عشرين الف خمسمائة واثني عشر كسبة في الحاشية وذلك لان  
 كوة الى الكوة كنسبة القطر الى القطر مثله بالتكرير اي كنسبة مكعب القطر الى  
 وفوضي بعد ما ذكرنا ان مكعب الواحد واحد والحاصل من ضرب الف ثمانية  
 في نفسه اعني مربعة الف الف سنة عشر الف واربعه وستون هكذا من ضرب الربع  
 المذكور في الالف ثمانية هو العدد المذكور بالارقام الهندية بعشرة وقوم هكذا  
 هكذا  $512 \times 4 \times 3 \times 2 \times 1$  وانما اثبت عدد المذكور بالرقوم بعد ذكره باللفظة بحافظة  
 وصونا له عن طريق التغير اليه ووقع الزيادة والنقصان فيه فمما التوصل اليه تكرار  
 لفظ الالف ثلث مرة اولاً واثنتين ثانياً لعل بعضه وقع من النسخ وصورة القطر  
 هكذا احكاماً لا يخفى على من لدورية بضم الدال وسكون الهمزة على وزن خطبة وهذا  
 في الاصل العادة والمراحمها هذا الدرس والمهارة في علم الحساب فاذا انتوا كلاماً من  
 الجبال المعهود الذي اعظم الجبال والسبع اعني سبع عرض شجرة منزلة الكوة اي ضنا  
 الماء كرتين ونسبتها حجم الاولى الى كوة الارض وحجم الثانية الى كوة قطرهما ذراع  
 يكون نسبة حجم اعظم الجبال الى كوة الارض كنسبة حجم سبع عرض شجرة الى كوة  
 كوة قطرهما ذراع وهذا مالا ينبغي فيه ولا يخفى ان كلام هذا كالتكرار لما سبق فذكر

فليدلك السابى ولا تدرين من كون نسبة الارتفاع الى القطر كنسبة السبع الى الثلاثة  
 ان يكون نسبة كرة قطرها ذل الى كرة الارض كنسبة كرة قطرها السبع الى  
 كرة قطرها ذراع وتقع في عبارة كثير من المحققين كتب في الحاشية كاستاذ الجبل  
 في الكل المحقق الطوسي طاب ثراه في المذكرة والعلامة في الخفة ما يذكر  
 بظاهره لا يصريح باستنف عليه عند نقله على ذلك اى على ان نسبة جرم  
 كرة الجبل الى جرم كرة الارض كنسبة جرم كرة السبع الى جرم كرة الذراع واحدا  
 اى احوالى تماثل النسبتين المذكورتين بين اجرام تلك الكرة على ما بينوه في  
 بحث الاعداد والاجرام مع انهم لم يثبتوا في البحث المذكور الاتماثل النسبتين  
 ذكرناهما اولاً وهما نسبة ارتفاع اعظم الجبال الى قطر الارض ونسبة سبع من  
 شعيرة الى الذراع واما النسبتان الاخريان وهما نسبة الجبلين عن الجبلين فليد  
 يعرضن البياض مع ان بيانها هو العمدة في اثبات ما هم مصدره ثباته من  
 عدم خروج الارض بل الجبال العظيمة عن الكروية الحسية اذ لم يظهر ان نسبة  
 اعظمها الى كرة الارض في غامة الحفارة وبغاية القلة حتى كان الارض لم  
 يخرج به عن الكروية الحقيقية فضلاً عن الخروج عن الكروية الحسية هذا انما  
 اذكر عبارة المحقق الطوسي روافد في تلك العلامة في الخفة لنكشف للجلية

ل

الحال ثم اورد ما يحيط بالبال الكثير الاختلاف متوكلا على الكبير المتعال فاقول  
قال المحقق الطوسي في الفصل الاول من الباب الثاني من التذكرة ان جبلا  
يقع نصف فرسخ يكون عندها يعني عند الارض خمس سبع عرض شجرة عند  
كرة قطرها ذراع بالتقريب تبين ذلك عند الوقوف على مساحة الارض  
انشأ ثم قال في آخر الفصل الاول من الباب الرابع من الكتاب المذكور  
اما ما وعدناه في صدر الكتاب وبياناه وهو معرفة نسبة جبل يكون ارتفاعه  
نصف فرسخ القطر الارض فالوجه فيه ان يضعف فرسخ قطر الارض فنصير  
خمسة الاضعف وتسعين فرسخا ويكون نسبة نصف فرسخ الى القطر كنسبة  
الواحد الى هذا القدر ثم فاخذ شعيرات الذراع وهي مائة واربعين واثم  
ويقسم المبلغ عليها فيخرج خمسة وثلاثون ويكون نسبة جزء منها وهو  
سبع عرض شجرة الى ذراع كنسبة نصف فرسخ الى القطر انتهى كلامنا  
منه وادفع مرتبته وقال العلامة حشر الله مع احبته في الفصل الاول من  
الباب الثاني من التحفة ان نسبة اعظم الجبال على الارض هو ما ارتقا  
فرسخا وثلاث اليها كنسبة سبع عرض شجرة الى كرة قطرها ذراع ففرسختان  
ذلك عند الوقوف على حافة الارض انشأ ثم قال في البحث الثاني من الفصل



الأول من الباب الرابع من الكتاب المذكور وأما ما وعدنا بيانه في صدر الكتاب  
من كون نسبة جبل ارتفاعه فرسخين وثلاثين إلى كرة الأرض كنسبة سبع عرض  
شجرة إلى كرة قطرها ذراع فالوجه فيه أن فرسخين وثلاث خمسة أمثال نصف  
فرسخ بالتقريب الذي نسبته إلى قطر الأرض كنسبة خمس عرض شجرة إلى  
الذراع لأن نسبة نصف فرسخ إلى القطر كنسبة الواحد إلى عدد ضعف فرسخ  
القطر هو خمسة آلاف فرسخ ولشعرون اذ نسبة الأرض كنسبة الأضعا  
ولأن الخارج من قمة العدد على شعيرات وهو مائة وأربعة وأربعون  
وثلاثون ونسبة الواحد إلى المسموع عليه كنسبة الخارج إلى المسموع يكون نسبة  
عرض شجرة بل خمس بعها إلى ذراع كنسبة خمسة وثلاثين بل خمس بعها إلى  
العدد اعني كنسبة الواحد إليه بل نصف فرسخ إلى القطر هو المطامهي كلامه  
وأنا أقول ما فعل القوم من إهمال النسبين الأخيرين اللذين قصد الشارع  
الفاضل لبيانها ونعم ما فعل المحقق الطوسي وقوليد العلة في ترك  
العرض لها أيضا فانه في هذا المقام لا يمين ولا يغني عن جوع كما استطاع عليه  
ولكن أريد تحقيق الحال وأجبت تفصيل هذا الأجمال فأصغ باذن قلبك  
إلى ما ينبت عليك من المقال ليكون هو الرجال بالحق لا الحق بالرجال **أعلم أن**

ما تشهد به النظر السليمة وتدعي من لفظ الفطنة القوية ان خروج الكرة عن  
 الكروية الحقيقية واقصاها بالكروية الحسية انما هو تفاوت اقطارها  
 بالطول والقصير لقصر طولها في سير بقصر عن اوجها من البصر ومنه  
 خرج بعض منها عن تناسب الكروية اما ما يفرض في مركزها وهو المعبر  
 بالتعبير الانخفاض واما ما يبعد عنه وهو المفسر بالنسب والارتفاع فقد  
 فتاوت مع اقطارها واندرست من الكرة الحقيقية اثارها لكنها لم يخرج  
 عن الكروية الحسية اذا كان التفاوت المذكور <sup>قصر</sup> حقيقيا حسيرا بل لا بد في  
 ذلك من كونها كثيرا ولا ريب ان التضاد بين الواقعة في الارض من  
 الجبال قد اخرجها عن الكروية الحقيقية وغرض القوم انما لم يخرج بذلك  
 عن الكروية الحسية اذا كان التفاوت بين اقطار كرة الارض المشبهة الى قلل  
 للجبال ونحو المنية بالنسبة الى مقدار قطرها حقيقيا لا يظهر اثرها الحسوس  
 البصر عند التحساس بكونها ايضا لان قطر الارض الفان وخمسمائة و  
 خمسة واربعون فرسخا واما اعظم تلك الجبال ارتفاعا جبل ارتقاء فرسخا  
 وثلاث فرسخ فتفاوت القطر التبعي ذلك المقدار لا ريب في غايه القلة ونهاية  
 الاحتقار واما يظهر اثر الجبال للارض اذا هو كفاوت اقطار كرة قطرها ذراع

فبسمع عرض شعيرة كما سبق اليه بيانه ولاح عليك برهانه فكما ان الناظر الى  
 تلك الكرة لا يحس خروجهما عن الكروية بهذا التفاوت اهتليل فكما الناظر الى  
 كرة الارض يكون عند الاحساس بكونها كروية من ذلك القليل فلا يخرج  
 في نظره عن الكروية الحقيقية فضلاً عن خروجهما عن الكروية المحسوسة واذا لم يخرج  
 الارض عن الكروية بذلك الجليل الاعلى فلا يخرج بغيره من الجبال وطريق البحر  
 لان كلا منها اقل ارتفاعاً منه بحسب الفرض ان كان بعضها ان يداً متداوياً  
 في الطول العرض او متزايداً <sup>اطلال</sup> اطلال الجبال بكونه الارض انما يحسب متزايد  
 الارتفاع للوجوب زيادة تفاوت الاقطار وتناقص اطلال الجبال بحسب  
 تناقص ارتفاعها الموجب لقلة ذلك المقدار فلو فرض ان شخصاً ارتفع في الهواء  
 الى ان يحس بكونه الارض فهو كذا ان راد ارتفاعاً تنقص احساسه بارتفاع  
 الجبل عن سطحها حتى يؤول الحال الى ان يزول احساسه بارتفاع الجبال وكما  
 كان منها اقل ارتفاعاً وان كان اعظم حجماً فان الاحساس بارتفاعه يزول  
 قبل زوال الاحساس بارتفاع ما هو اعظم ارتفاعاً منها وان كان اصغر حجماً  
 هكذا يتدرج زوال الاحساس من الاقل ارتفاعاً الى ما يزيد عليه وقليل <sup>بشيء</sup> بشيء  
 الاعظمها ارتفاعاً فاذا زال الاحساس به فقد زال الاحساس بكل التضاريس

اطلال  
 اطلال

اطلالها



فيرى سطح الارض متناسبا للحدود متشابه القريب ليس للارتفاع <sup>نحفا</sup> ولا للارتفاع  
 فيرخصيب واذا علم بالاستقرار ان اعظم الجبال ارتفاعا هو ارتفاع فرسخا  
 وثلاث وذلك الشخص المرتفع اذا احس بكروية الارض يكون زوايا حساسة  
 بارتفاع جميع الجبال قبل زوايا الحساسه بارتفاع ذلك الجبال كما سبق وانما  
 بعض تلك الجبال اعظم حجما منه بكثير فان الجبل الذي حجمه اعظم وارتفاعه  
 اقل يزول الاحساس بارتفاعه كما قلنا قبل زوايا بارتفاع ما هو اعظم ارتفاعا  
 منه واقل حجما فان الخط الاقصى من الاحساس به قبل الخط الاطول اذ لكل  
 شئ غاية النسبة الى مقدارها اذا تجاوزها لم يبصر كما يشهد اقل من <sup>ظ</sup> فيمنها  
 فظهر انه كلما كانت نسبة ارتفاع الجبل الى قطر الارض اعظم كان خروجها  
 مبعين الكروية اكثر وان تزايد الجبل في العبد من الآخرين او تناقصه  
 فيهما مع بقا ارتفاعه على حاله لا يوجب زيادة الاخلال بكروية الارض  
 ولا تناقصه وهذا هو السبب ان مطمح نظر القوم في هذا المقام اعظم الجبال  
 ارتفاعا لا اعظمها حجما فثبت ارتفاع القطر الارض ولم يبينوا عن اخرهم  
 الى نسبة حجم من حجمها ايضا العلم بان الجبل الذي ارتفاعه فرسخا وثلاث ليزاد  
 في عديد الآخرين الا ان حضا اضعافا ما هو عليه الان لكان خلافا بكروية الارض

ظ  
 الاطلاق

كاحلاله هو على حاله من غير زيادة ولا نقصان هكذا لم يلتفتوا الى فرض كره  
ولا قصد والبيان ان نسبة حجم الكرة الى ارض قل من نسبة ارتفاع <sup>قطرها</sup> الى  
بكثر على ما يقتضيه قاعدة الثلث والتكريب لان ذلك مما لا مدخل له في هذا  
المقام ولا ثمرة له في اتمام المرام اذ لا دخل لقلة نسبة الحجم الى حجمه في تعليل  
ما يخرج به الارض عن الكروية فان المخرج لها هو ذلك هو قفاوتها <sup>في</sup> قطرها  
بارتفاع اعظم الجبال هو لم ينقص شيئا بهذه الاعمال بل هو على حاله  
سواء فرض الجبل كره ام لا وسواء كان نسبة الكرة الى الكرة مثلثة بالتكريب  
ام لا ومن فطر الى كلام القوم بعين البصيرة وتناول عبارة كره والخفة  
بيد غير قصيرة لم يقولوا ينبغي ان الحق الطوسي في وقليد العلامة  
لم يتصد النسبة حجم الجبل الى حجم الارض بل انما ارادوا نسبة الجبل من  
حيث ارتفاعه الى كره الارض من حيث قطرها وتقدر في كل منها بما  
وعده في كتابه صدق فيما احواله على صحتها جرام من غير  
شك ولا ارتياب من ظن انها لصدا فرض الجبل كره ونسبة حجمه  
الى كره الارض ناشئ من عدم فظنها القلة النسبة على ذلك المفروض  
فحقيق ان يتدبر ان بعض الظن انهم فان مسئلة الثلث بالتكريب

من أشهر المسائل ودليلاً لها من أظهر الدلائل ما يكون لأمكن لها دخل فيما نحن فيه  
ضرب ذاتك المحققان عنها صفياً وطوباً من استعمالها في هذا المقام كشفاً  
الأنرى كيف ذكرها القوم جميعاً في مجت الأجر الذي يتسبب فيه الأجسام  
فاستخرجوا قطر القمر ونسبوه إلى قطر الأرض ثم قالوا نسبة جرمه إلى جرمها  
كنسبة قطرها إلى قطرها مثله بالتكبير وأما في هذا البحث فقد أحسنوا  
إذا التفتدوها أظهرها وجعلوها نسبياً منسباً والشارح الفاضل لما حمل كلاً  
منها على خلاف ما ذهبوا كانت نسبة ارتفاع الجبل إلى قطر الأرض أكثر بكثير  
من نسبة حجمها إلى حجمها إذا لا ولي كنسبة الواحد إلى ألفين الثانية والثانية  
كنسبة الواحد إلى العدد الكثير المرفوع في الشرح فرض الجبل المذكور كره ونسبة حجمه  
لحجم الكرة الأرضية وبين أن هذه النسبة أقل بكثير من نسبة الارتفاع إلى  
القطر متوهماً أن هذا العمل لمكان قلة النسبة للجحمة قصيرة الكرة الأرضية  
إلى الكروية الحقيقية فتعرض على القوم في عدم بيان ذلك تلويحاً أو لا بصرحاً  
فأشاد من أن المخرج لها عن الكروية باق بحاله لم ينقص بهذا العمل البضاً ولم  
يبدل من أمة هذا الفن وحضراً وبينك المحققين الذين كلهم أفردي  
الدهر وحيد العصر على شافاً وأرفع مكاناً عن أن يغفلوا عما هو العدة في



في اثبات المرام او يميلوا ما هو الحري بالذكر في هذا المقام ولم يعرف ان اطباق  
القوس باسمهم الى عهد الشارح على عدم التعرض لذلك الامر المهم من عهد لا بد  
له من سبب وتم سبب هذا اي يقتضيه منه المحقق فانه بالناسل حقيق <sup>الله</sup>  
التوفيق لم يرجع الى عبارة الشرح واعلم ان ما ذكرناه من تساوي النسبين  
وهما نسبة اعظم الجبال الى القطر ونسبة سبع عرض الشجرة الى الذراع <sup>نصف</sup> لا  
على طلاقه اذ في كل من القطر والذراع ختلاف بين القدياء والمحدثين  
في الزيادة والنقصان كما في الاحتمالات اربعة الاولى ان يؤخذ الذراع على  
رؤى المحدثين والقطر على رؤى القدياء الثاني ان يؤخذ امعاء على رؤى المتقدمين  
والثالث ان يؤخذ امعاء على أي المحدثين الرابع عكس الاول وهو ان يؤخذ  
القطر على رؤى المحدثين والذراع على رؤى القدياء والحكم بمساراة النسبين المذكورين  
لا يمكن صحته على كل من هذه الاحتمالات اربعة انما يصح على الاحتمال  
الاول وهو ما اذا اخذنا الذراع على رؤى المحدثين اعني اربعة وعشرين  
اصبعاً التي هي مائة واربع واربعون شعيرة والقطر على رؤى القدياء اعني  
الفين وخمسمائة وخمسة واربعين فرسناً كما اشارنا اليه بل كما صرح به في صفة  
المبحث ولما اخذناهما معاً على رؤى واحد هو الاحتمال الثاني والثالث ان

او عكسنا الامر بان اخذنا القطر على روى المحدثين والذراع على روى القدماء  
وهو الاحتمال الرابع لتغير النسبة اى ان لم يكن نسبة الارتفاع الى القطر كنسبة  
السبع الى الذراع بل يكون كنسبة جزء اعظم من السبع الى الذراع وليس المراد  
بتغير نفس نسبة الارتفاع الى القطر اذ تغير النسبة المذكورة انما يكون على <sup>احتمال</sup> الاحتمال  
الثالث والرابع فقط على ما ستوضحه وايضا على الاحتمال الثاني فنسبة الارتفاع  
الى القطر بحال لم يتغير انما تغيرت نسبة جزء الشعرة الى الذراع لاننا خرجنا طول  
شم اننا بين تغير النسبة على كل من الاحتمالات الثلث وشرحنا بالحقايق  
مثلا لو اخذناهما اى اخذنا كلا من القطر والذراع على روى القدماء فكانت  
نسبة الارتفاع الى القطر هي نسبة الواحد الى الف ثمانية اعظم بكثير  
من نسبة سبع عرض الشعرة الى الذراع اى ذراع القدماء الا ان نسبة سبع عرض  
الشعرة الى هذا الذراع نسبة الواحد الى الف ثمانية ثلثمائة واربعة  
اربعين حاصلا من ضرب شعيراتي في سبع اذ الذراع عندهم اى عند  
القدماء اثنا وثلاثون اصبعاً فثلاثة واثنا عشر شعرة ولا ريب  
ان نسبة الواحد الى الف ثمانية اعظم بكثير من نسبة الف ثلثمائة  
اربعة واربعين فان التفاوت بينهما ثمانية وستة وثلاثون واين من يكون

نسبة الارتفاع الى القطر كنسبة اى جزء من الشعيرات على هذا الرأى فطريق  
معرفة ذلك بعمل الاربعة المناسبة ان تقرا النسبة اثنين وثلاث وهو  
الارتفاع الى الفين وخمسمائة وخمسة واربعين وهو عدد فرائخ القطر كنسبة  
عدد مجهول لمائة واثنين وستين عدد وشعيرات الذراع في الارتفاع  
لتحصل فالجهول احد الوسطين فنقسم سطح الطرفين الى الوسط المعلوم لينخرج  
الوسط المعلوم المجهول بان قسروا عدة شعيرات الذراع في الارتفاع لتحصل  
اربعمائة وعمانية واربعون وتنسب له عدد فرائخ القطر بالسدس فربما اذا  
الخارج من قسمة فرائخ القطر عليه فربما الستة كما يفهم من هذا الجدل  
وان اعتبرنا الارتفاع فربما نحسب ونضفها كما فنقسم سطح الطرفين وهو  
وسنة وسبعون الى فرائخ القطر بما يقارب السدس ايضا واما بطرفه التي  
عمل بها القوم للتسهيل فيقسم عدد فرائخ القطر على مائة واثنين وستين عدد  
شعيرات الذراع يخرج ثلاثة عشر وربع بالتقريب فنسب الخارج من القسمة  
الى المقسوم كنسبة الواحد الى المقسوم عليه فنسبة الثلثة عشر وربع الى القطر  
كنسبة شعيرة واحدة الى عدد شعيرات الذراع بل فنسبة اربعة اجزاء من ثلثة  
وخمسين جزء من الخارج وهي نسبة الواحد الى القطر كنسبة اربعة اجزاء من ثلثة



ونحسب جزءاً من عرض شجرة الى شعيرات الذراع فيكون نسبة تلك فرسخ الى  
فراخ القطر كنسبة جزء وثلاث جزء من الاجزاء المذكورة من عرض شجرة الى الذراع  
فنسبة ارتفاع الجبل الذي هو سبعة امثال تلك فرسخ الى قطر الارض كنسبة  
سبعة اجزاء وثلاث من الاجزاء المذكورة من عرض الذراع وهي قريبة من السدس  
واذا اعتبرت الارتفاع فرسخين ونصفاً كما مر قلت فيكون نسبة نصف فرسخ  
الى فراخ القطر كنسبة جزئين من الاجزاء المذكورة من عرض شجرة الى الذراع  
فنسبة الارتفاع الذي هو خمسة امثال نصف فرسخ كنسبة عشرة اجزاء من  
الاجزاء المذكورة من عرض شجرة الى ذراع وهي تقارب الاولى واما الى  
الاحتمال الثاني بشوله وكذا يكون نسبة الارتفاع الى القطر اعظم من سبعة  
عرض شجرة الى الذراع لو اخذنا الذراع والقطر معاً على ما المحدثين لان نسبة  
عرض الشجرة الى الذراع عندهم كنسبة الواحد الى الف ثمانية الارتفاع  
اعتبرت فرسخين ونصفاً الى القطر كنسبة الواحد الى ثمانمائة وخمسة وستين  
وقلت اخصاس اذا المقطع عندهم اى عند المحدثين على ما ذكره العلامة صاحب  
التحفة الفاتى ومائة واربعة وستون فرسخاً ونسبة الارتفاع اليه كنسبة  
الواحد الى ما ذكرنا اذا الواحد خمساً واثنين والنصف ذلك العدد خمساً واثنين



او الخارج من قاعدته على خمسة اربعمائة وثمانون وثلاثون واربعين اخماس كما يظهر  
 من هذا الجدول واذا ذلك حصل ثمانمائة وخمسة وستون وثلاث اخماس  
 ولا ريب ان الواحد المير اعظم من تسبعم الف ثمانية الا ان التفاوت  
 بين نسبة سبع عرض شجرة الى الذراع اعني نسبة الواحد الى الف ثمانية ونسبة  
 الارتفاع الى القطر على هذا الرى يكون اقل منه على رى القديا، اذا التفاوت  
 في النسب من تفاوت النسب اليه وتفاوت المنسوب اليه على هذا الرى اقل  
 على رى القديا، ولما الاحتمال الرابع فقد اشار اليه بقوله ولو عكسنا الامر  
 اخذنا الذراع على رى القديا، والقطر على رى الحدثن لصا التفاوت بين نسبة  
 سبع عرض شجرة الى الذراع ونسبة الارتفاع الى القطر فاحثا زائدا على القديا  
 بينهما على رى القديا، الا ان نسبة السبع الى الذراع نسبة الواحد الى الف ثمانمائة  
 واربعين واربعين حاصلة من ضرب القطر في سبعة ونسبة الارتفاع الى  
 القطر نسبة الواحد الى ثمانمائة وخمسة وستون وثلاث اخماس كما مر لك وهذا  
 التفاوت المفاخش لا يورث تقربا فيما ذكرناه في صد البحث من ان نسبة  
 التضاريس الى كوة الارض اصغر بكثير من نسبة تلك التضاريس الى كوة الارض  
 فربما من نسبة الشجرة الى البضة بل تلك النسبة باقية على ما كانت عليها <sup>كونها</sup>

نسبة

اقل منها بكثير هذا وقد يوجد في هذا المقام حاشية منسوبة الى الشارع <sup>ضلع</sup> الفاضل  
 وهذا القفلها يعني ان ما ذكرناه ثانيا من ان مساواة النسبتين انما يصح <sup>خدا</sup> اذا  
 الذراع على راي الحريثين والمقطر على راي القديا، لا يورث تقريبا فيما ذكرناه ان  
 من مساواة النسبتين بل هي امر تحقيقي وفيرو على صاحب التحفة حيث قال في مباحث  
 مساحة الارض بعد بيان مساواة النسبتين بما ذكره المحقق وفيه قريب في شرح  
 القطر على راي القديا وشعيرات الذراع على راي الحريثين وقد يذهب <sup>عنه</sup> عن العلامة  
 بان مراده ان ما ذكره في بيان مساواة النسبتين لما كان مبنا على اخذ القطر على  
 راي والذراع على راي اخر لم يدر على تساويهما تحقيقا لا عند القديا ولا عند <sup>الحريثين</sup> الحريثين  
 بل التساوي المذكور على كل من الرابين فقرير في تدبر وانما اطنبا الكلام في هذا  
 المقام زيادة على ما ذكره الاثمة الاعلام في بيان ذلك المرام ليكون كلامنا تفصيلا  
 لما اجملوه وبينها لما غفلوا عنه ولم يبينوا المرام اهلوه مع ان غير حقيق  
 بالاهمال لعمري لقد افرط الشارع الفاضل في التوسع على ذنبك  
 المحققين كما ترى وقد عرفت بما ذكرناه ان قسمة متغير  
 عليه وضاعف من مائة اليه <sup>او</sup> التحققين المذكورين  
 بزياد من القفل والاهمال <sup>او</sup> لا يعلم تحقيق الحال  
 والله اعلم بالصواب

وبنها